

إن السياسة العامة لا يمكن أن تفي بمتطلباتها بشكل تام أو فعلي، عن مقاصدها على مستوى الصنع أو على مستوى التنفيذ، حينما لا تتصاحب وتتواكب معها وهي عملية التقييم التي تدعو إلى معرفة عملية وحقيقية وموضوعية بالانعكاسات السلبية أو الإيجابية المترتبة عن السياسة العامة، مخرجاتها ومدى فاعليتها أو كفاءتها، في تحقيق الأهداف التي قصدها. يشكل مطلباً في إثبات الجدوى، العشوائية والتخبطية عن مضامينها ومقتضياتها. وإلى جانب ذلك، فمن الصحيح أن يتم التقييم ضمن هذه المهمة فقط، القضايا والمشكلات وفي أثناء صنع السياسة العامة أو البرامج لأجل توفير المعلومات وحساب الحسابات حول نتائج المقترحات والآراء المطروحة ضمن هذا الجانب، بالشكل الذي يضمن اختياراً مناسباً – جيداً للسياسة العامة التي يمكن اعتمادها، ويدعو بذات الوقت إلى حسن توظيف النتائج المفيدة لمحتويات علم السياسة والعلوم الاجتماعية والإدارية والسلوكية الأخرى وعلوم اتخاذ وصناعة القرار على المشكلات التي يكون المسؤولون الحكوميون أو السياسيون بصددها مواجهتها وإيجاد الحلول الكفيلة لها. في توجيهه في إطار المخرجات الواجب إيجادها، ليكون التركيز من خلالها منصباً على نواتج أو آثار عقب تمام التنفيذ ومعرفة انعكاسات ذلك كله على المجتمع والبيئة المعنية بالسياسة العامة، والحكم على إمكانية الاستمرار في السياسة العامة أو برنامجها، أو ينبغي أن يكون عليه تقييم السياسة العامة، من الارتباطية أو الاندماجية المقصودة، أو مثلما أطلق هذا وسواء كان التقييم مختصاً بمستوى معين أو بعدة مستويات، في ضوء ما قد فإن التقييم يبقى تلك العملية، am – عليها هام الأساسية الباعثة في أية سياسة عامة جديدة، والمعززة لاية سياسة عامة ناجحة أو فاعلة. الأمر، إلا خيارات واقعية تعبر عن جنس، وطبيعة السياسة العامة